الرياض

الجمعه ١١ المحرم ١٤٢٧هـ - ١٠ فبراير ٢٠٠٦م - العدد ١٣٧٤٥

عام ٢٠٠٦ بين الحذر والتفاؤل

بدر المتعب: السوق في حالة «فقاعة» وسينفجر في أي وقت

خلال الفترة الماضية أخذ سوق الأسهم السعودية يحتل الصدارة في قائمة اهتمامات الفرد والمجتمع وكافة الوسائل الاعلامية والتقارير والكتابات وحديث المجالس، ويرجع ذلك لحجم العوائد التي قد يجنيها الفرد من الانضمام الى قائمة المتعاملين بالأسهم وعدم توفر القنوات الاستثمارية الأخرى.

ومع تطور السوق أصبح هناك اسواق مصاحبة سوق للتحليل الفني وآخر للتوصيات وثالث للتوقعات... الخ.

»والرياض» في هذا الاستطلاع ستلقي الضوء على توقعات المتعاملين للسوق خلال عام ٢٠٠٦م.

بداية أكد الاستاذ/ بدر المتعب أن سوق الأسهم السعودية خلال الفترة الماضية نما بشكل كبير والسوق كما يرى الكثير يعيش في حاله ما يسمى «الفقاعة» وهذا الامر يتضح من خلال المؤشرات، ونحن نعتقد بأن هذه الفقاعة ستنفجر في ويوم ما وقد يكون هذا اليوم خلال عام ٢٠٠٦م وقناعتي الشخصية بأن السوق لن تبقى على هذا الحال ارتفاع اسعار الشركات متضخمة بشكل كبير وهناك عدم واقعية في الاسعار واعتقد أن السعر السوقي لمعظم الاسهم اكثر من السعر الحقيقي لها ولا يوجد تفسير أو تبرير لذلك سواء من الناحية المالية أو المحاسبية.

وبالتالي فانا أتوقع أن سوق الاسهم السعودي خلال عام ٢٠٠٦م سيتعرض لكثير من التصحيح وستكون هناك واقعية اكبر من ناحية الاسعار عن السنوات السابقة.

ويتفق محمد عقاب مع بدر حول عدم واقعية السوق ويقول «السوق يخوف» ونحن ننتظر التصحيح في أي وقت وبالنسبة لتوقعاتي لعام ٢٠٠٦م أتوقع أن يكون هناك موجات من الانخفاض في سوق الاسهم السعودي ودخول اعداد جديدة من المستثمرين في السوق وارتفاع السيولة واحب أن اؤكد على نقطة حيال التوقع فكل ما يدلي به المتعاملون والمحللون في سوق الاسهم السعودي من فترة الى اخرى لا يتعدى كونه تعبيراً عن وجهة نظر تتحكم فيها طبيعة الشخص التفاؤلية والتشاؤمية، ومن نظرة الاقتصاديين- حسب ما أعلم- انه لا يمكن بأي حال التنبؤ بشكل دقيق بما ستؤول إليه حال السوق أو حال سهم ما على المدى الطويل.

من جانبه بين عبدالعزيز حسن الفرهود بأن عام ٢٠٠٦م سيكون عام خير وبركة على الاقتصاد السعودي بشكل عام وعلى سوق الأسهم بشكل خاص فاعتقد ان العوامل التي تؤثر في السوق مثل العوامل السياسية وأسعار النفط والاستقرار الاقتصادي في المملكة مؤشراتها ممتازة ولله الحمد فالاستقرار السياسي متوفر بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وأسعار النفط كل المؤشرات تدل على انها في اتجاه تصاعدي والاستقرار الاقتصادي متوفر فالمملكة تتبنى مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية وهناك استثمارات كبيرة وتسير المملكة بخطى حثيثة في سياسة التخصيص.

ويضيف عبدالعزيز أن هذه المؤشرات جيدة إذاً فلا داعي للخوف على سوق الاسهم السعودي خلال عام ٢٠٠٦م وأتوقع ارتفاع أكبر في المؤشر قد يتجاوز ٣٠ ألف نقطة وستدعمه هذه العوامل وأعتقد بأن سوقنا بخير وما يثار من إشاعات من بعض المرجفين هدفها التأثير على السوق وخروج كثير من صغار المستثمرين وسيطرة مجموعة من المضاربين عليه.

من جانبه أوضح عواد العبيد أن عام ٢٠٠٦م سيكون عام خير بإذن الله وسوق الاسهم السعودي سينمو ولن تكون هناك انهيارات في السوق بإذن الله وأعتقد أن السوق خلال الفترة الماضية حظي بدعم كبير واصبح اكثر تنظيماً بوجود هيئة سوق المال وكثير من المضاربين والذين يحاولون التأثير على السوق بشكل سلبي او الاضرار بمصالح الآخرين اصبحوا عرضة للعقاب وبالتالي انحسرت عملية التأثير الكبير على السوق كما أن هناك العديد من الشركات التي ستدخل السوق وستشكل دعماً له اضافة الى أن هناك استقراراً وسيولة عالية ستدعم السوق وبالتالي فهذه العوامل وأخرى ستعزز من نمو سوق الأسهم السعودية وأقول «لا للخروج من السوق» فما زال هناك الخير الكثير وسيكون هناك ارتفاعات كبيرة في المؤشر وفي اسعار كثير من الشركات.

ثامر كتاب بين أن السوق السعودي يواجه مجموعة من الاشكاليات والتي إذا ما وجدت لها حلولاً بلا شك ستؤثر عليه وأبرز تلك الاشكاليات عدم الواقعية في الاسعار لكثير من الشركات، ونقص كبير في الشفافية وعدم التساوي في الحصول على المعلومة بالنسبة لكافة المتعاملين في السوق نجد من لديه نفوذ كبير يحصل على المعلومة أولاً وبالتالي يستفيد على حساب الآخرين كما أن هناك مجموعة من المضاربين لكل قطاع يتحكمون فيه ويرفعون أسعار الشركات ويخفضونها بما يحقق مصالحهم دون عقاب رادع من الهيئة، اضافة الى دور البنوك السلبي في السوق ومستوى التنفيذ وهذه العوامل وأخرى تجعل من سوقنا سوقا غير واقعي ومعرضاً كثيراً للانخفاض والارتفاع غير الواقعي ودون مبررات منطقية.

ومن المهم ونحن في عام ٢٠٠٦م عام جديد أن يكون لهيئة سوق المال دور أكبر في ضبط السوق ومنع تلاعب البنوك والمضاربين وسن قوانين جديدة لتحقيق مبدأ العدالة والشفافية في السوق.

وإذا توفرت او تحققت هذه العوامل فإن سوقنا خلال عام ٢٠٠٦م سيكون أكثر واقعية واكثر استقراراً اما اذا استمر الحال كما هو فأعتقد أن سوق الاسهم السعودي معرض للانهيار الكبير في أي وقت.